خبر صحفي

الاتحاد العام للمرأة يتابع مجريات العملية الانتخابية

انطلاقاً من مسؤوليته الوطنية والرقابية، وحرصه على صون نزاهة العملية الديمقراطية، واصل الاتحاد متابعته الميدانية الدقيقة لمجريات الانتخابات في محافظات الضفة الغربية، من خلال نشر ما يقارب (80) مراقِبة من كوادره المؤهلة، توزعن على (65) محطة انتخابية في مختلف المدن والبلدات.

ويأتي هذا الانتشار في إطار التزام الاتحاد برصد أية تجاوزات تمسّ سلامة العملية الانتخابية، وضمان احترام القوانين الناظمة، وحماية حق المواطنين في اختيار ممثليهم بحرية وأمان، بما يعزز مبادئ الشفافية والمساءلة.

وخلال عملية الرصد الميداني، أكدت المراقِبات أن العملية الانتخابية جرت بشكل عام بسلاسة وبالتزام بالإجراءات والتعليمات الصادرة عن لجنة الانتخابات المركزية، إلا أنهن سجلن عدداً من المخالفات، تم توثيقها وإحالتها تباعاً إلى طاقم الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية المكلف بمتابعة العملية الانتخابية، ومن أبرزها:

*محاولة عدد من المرشحين مرافقة ناخبين أميين داخل مراكز الاقتراع بشكل يثير الشبهة حول التأثير على إرادتهم.

*محاولة أحد المرشحين دخول مركز اقتراع برفقة ناخبين لا تنطبق عليهم شروط المرافقة القانونية، ما يُعد مخالفة صريحة للإجراءات الناظمة.

*تسجيل حالة انتحال شخصية، حيث حاول أحد الناخبين التصويت بدلاً من شقيقه، وتم كشف الحالة من قبل لجنة الانتخابات واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة.

*ضبط محاولة دخول أحد الأشخاص باستخدام جواز سفر مزوّر، ما أدى إلى حدوث مشادة كلامية بين عدد من الناخبين والمرشحين.

*على إثر هذه الحوادث، تم إغلاق محطة الاقتراع بشكل مؤقت واستدعاء الأجهزة الأمنية، قبل أن يتم احتواء الموقف وإعادة فتح المركز واستئناف العملية الانتخابية.

*تسجيل محاولات من بعض المرافقين للإدلاء بأصوات نيابة عن أشخاص من ذوي الإعاقة الذهنية، رغم اعتراض وكلاء القوائم والمرشحين داخل المراكز، دون الاستجابة لهذه الاعتراضات.

وفي المقابل، سجّلت المراقِبات ملاحظات إيجابية تتعلق بمدى تهيئة عدد من مراكز الاقتراع لاستقبال الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن، مع الإشارة إلى وجود ثغرات في بعض المراكز التي لم تستوفِ هذه المتطلبات بشكل كافٍ.

ويؤكد الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية استمراره في متابعة مجريات العملية الانتخابية، والعمل على تعزيز نزاهتها وضمان تكافؤ الفرص واحترام إرادة الناخبين، بما يرسخ المسار الديمقراطي ويصون الحقوق السياسية للمواطنين.